

315 (د-28) إنشاء لجنة حكومية للتكنولوجيا من أجل التنمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 التي سلمت فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن للعلم والتكنولوجيا، وبالأخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دوراً حيوياً في تحقيق الأهداف الإنمائية؛ وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 68/2004 المؤرخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بشأن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية؛

وإذ تشير أيضاً إلى مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف 2003 - تونس 2005) وبالأخص برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات (أجندة تونس 2005) وما نتج عنها من آليات ومنتديات عملية على مستوى القمة؛

وإذ تشير كذلك إلى الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتضمن غاية متعلقة بإتاحة الفوائد التي توفرها التكنولوجيات الجديدة على التنمية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تدرك أهمية زيادة مشاركة حكومات الدول الأعضاء في الإسكوا في تحديد الأولويات، والتخطيط لبرامج الإسكوا المتعلقة بمجالات التكنولوجيا من أجل التنمية، وتطويرها،

وإذ تدرك أيضاً الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتكامل بين الإسكوا والمنظمات الإقليمية العربية حول سياسات وبرامج التكنولوجيا من أجل التنمية، بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء والعمل على تطوير هذه التكنولوجيا لأغراض التنمية الشاملة في المنطقة العربية،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الناتجة عن عملية التقييم التي أجرتها الإسكوا لآليات عملها والمتضمنة إنشاء لجنة تُعنى بالتكنولوجيا من أجل التنمية،

وإذ تؤكد على أهمية دور الإسكوا في تعزيز قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعاتها وتفعيل دورها في التنمية وبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في الدول الأعضاء، وربطها بالمسار الدولي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وما نتج عنها من آليات ومنتديات عالمية ومنها المنتدى العالمي لحوكمة الانترنت، وتفعيل دور الدول الأعضاء على المستوى الدولي في تلك المحافل الدولية،

وإذ تؤكد كذلك على أهمية دور مركز الإسكوا للتكنولوجيا في مجال العلوم والتكنولوجيا وتشبيك جهات البحث العلمي والتكنولوجي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الدول الأعضاء،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار جهود البرنامج الفرعي 4 للأمانة التنفيذية "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" وإنجازاته السابقة في المجالين السابقين منذ تأسيسه لخدمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية، وقطاع البحث العلمي والتكنولوجي من ناحية أخرى؛

واسترشاداً بما قامت به لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى في سبيل إنشاء لجان متخصصة في مجالات التكنولوجيا من أجل التنمية؛

1- **تؤيد** تغيير مسمى البرنامج الفرعي 4 من "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي" إلى "التكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي"؛

2- **تقرر** إنشاء لجنة حكومية باسم "لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية" تضم ممثلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا من ذوي الخبرة في مجال عمل البرنامج الفرعي الرئيسيين المشار إليهما أعلاه، بدلاً من اللجنة الاستشارية القائمة حالياً وباستخدام الموارد المخصصة لها، على أن تتولى اللجنة الحكومية الجديدة المهام التالية:

(أ) مناقشة الأولويات المتعلقة ببرامج عمل الإسكوا وخطط عملها المتوسطة الأجل في مجالات التكنولوجيا من أجل التنمية، منها مجال البحث العلمي والابتكار؛ ومجال الاقتصاد الرقمي ومجتمع المعلومات؛ والاقتصادات القائمة على المعرفة؛ والمجالات الجديدة الناشئة؛

(ب) الوقوف على التقدم المحرز في الدول الأعضاء في مجالات التكنولوجيا، بما فيها تلك المجالات المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحوكمة الإنترنت والاقتصاد الرقمي ومجتمع المعلومات من ناحية؛ والمجالات المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار ونقل التكنولوجيا عموماً من ناحية أخرى؛ وإعداد التوصيات اللازمة لتعزيز مسيرة التنمية لهذين المجالين؛

(ج) متابعة تطور المسارات والمؤتمرات والمنتديات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بعمل البرنامج الفرعي، وتنسيق الجهود الإقليمية على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها؛

(د) دعم استمرار الأمانة التنفيذية في متابعة إنجاز برنامج العمل وأجندة تونس المنبثقة عن القمة العالمية حول مجتمع المعلومات (جنيف 2003 وتونس 2005) وفي المشاركة في أعمال ومشاريع القمة لما بعد عام 2015؛

(هـ) تعزيز عمل الأمانة التنفيذية في دعم التعاون مع المجالس الوزارية ذات العلاقة التابعة لجامعة الدول العربية والمنظمات والاتحادات المرتبطة بها مثل مجلس الوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وغيرها من المنظمات المتخصصة، في مواءمة السياسات والاستراتيجيات ودعم التواصل والشراكات وتنسيق المواقف على الصعيد الدولي بالاضافة إلى بناء القدرات.

3- **تقرر** أيضاً عقد دورة مرة كل سنتين للجنة ابتداء من عام 2016؛

4- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الثامنة
18 أيلول/سبتمبر 2014

